

State of Kuwait



دولة الكويت

١٦ إبريل ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن جواز تخصيص مواقع في الأسواق العامة للمتقاعدين الكويتيين، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

صالح أحمد عاشور

خالد حسين الشطي

يوسف صالح الفضالة

صفاء عبدالرحمن الهاشم

عمر عبدالحسن الطبطبائي

رجال الهيئة التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

٢٠١٧/٤/١٦

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الأول - ملف رقم (٣)

State of Kuwait

NATIONAL ASSEMBLY

١٧٤٤ هـ

اقتراح بقانون
بشأن جواز تخصيص مواقع
في الأسواق العامة للمتقاعدين الكويتيين

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ في شأن بلدية الكويت،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

يجوز تخصيص مواقع في الأسواق العامة المنشأة بقرارات من المجلس البلدي للمتقاعدين
كويتي الجنسية.

(مادة ثانية)

يحق للمتقاعد التنازل عن الموقع المخصص له في الأسواق العامة المشار إليها في المادة السابقة
مسبقاً لأي من ورثته.

(مادة ثالثة)

يصدر وزير شؤون البلدية القرارات واللوائح والضوابط اللازمة لتطبيق هذا القانون.

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

www.kna.kw

والتي تُعتبر مرافق عامة تديرها البلدية، ولقد تضمن القرار ضوابط وشروط وإجراءات استغلال المواقع في الأسواق العامة المشار إليها، بما في ذلك تخصيص هذه المواقع والإشراف عليها ولقد جاء في البند (١٧) من القرار الوزاري المذكور، اشتراط أن يقدم طالب التخصيص شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد أنه غير مسجل بها أي لا يتقاضى معاشاً تقاعدياً، هذا يعني حرمان المتقاعدين الذين يتقاضون معاشات تقاعدية من التنافس على الحصول على مواقع بالأسواق العامة، هو حرمان لا مبرر له ويُجافي المنطق والوجدان السليم، بل ويتعارض مع سياسة الدولة في تقديم الرعاية للمواطنين في حالة الشيخوخة وكبار السن ذلك لأن المتقاعد بعد

www.kna.kw



State of Kuwait

دولة الكويت

تقاعدده يفقد معظم راتبه ومزاياه الوظيفية، الأمر الذي يقتضي دعمه في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة.

لذا رُوِيَ التقدم بهذا الاقتراح بقانون لمعالجة هذا الخلل، و لرفع الظلم عن المتقاعدين وكفالة قدر من المساواة والعدالة لهم، وذلك بجواز منحهم مواقع في الأسواق أسوةً بغيرهم من المواطنين وبذلك تتاح لهم فرص زيادة دخلهم والحصول على مورد مالي إضافي للإنفاق على أسرهم، كما نص الاقتراح أيضاً على جواز تنازل المتقاعد عن الموقع المخصص له لأي من ورثته.

ولضمان عدم استغلال هذا القانون لغير أهدافه ولضبط الإجراءات أناط الاقتراح بقانون بوزير البلدية إصدار القرارات واللوائح التي تضع الضوابط والمعايير اللازمة لتطبيق أحكام القانون، بالإضافة للضوابط الأخرى العامة التي تطبق على جميع شاغلي المواقع بالأسواق.

